الآخرين بأنهم يلاقون بعض المصاعب في بعض الأحيان، أو أنهم لا يعانون من أية مصاعب على الاطلاق. ويمكن للمرء أن يستنتج من هذا أن استخدام العمال في اسرائيل لم يبلغ المدى الذي يهدد غالبية المنشآت الصناعية في المناطق المحتلة بنقص حاد في الأيدي العاملة اللازمة، وإن كان استخدام العمال الفلسطينيين في اسرائيل قد ألحق الضرر بهذه المنشآت من ناحية أخرى تتعلق بكونه قد أدى إلى رفع مستوى الأجور كما سنبين لاحقاً.

فنتيجة لكون فرص العمل ميسرة بسهولة في اسرائيل، ارتفعت أجور العمال ومداخيلهم بشكل ملموس. لكن من الواجب ملاحظة أن معظم مداخيل العمال وأجورهم المرتفعة يعاد ضخها إلى اسرائيل التي تورد أكثر من ٩٠٪ من اجمالي مستوردات الضفة والقطاع (أنظر القسم الخاص بالتسويق والتجارة في ما يلي).

الأجور

كان مستوى الأجور في المناطق المحتلة، غداة الاحتلال مباشرة، أدنى بكثير من مستوى الأجور في اسرائيل (أنظر الجدول رقم ٢٢). لكن هذا الفارق المهم بين مستويي الأجور تقلص بسرعة نظراً لسهولة الانتقال للعمل في اسرائيل. ولقد ارتفع معدل الأجور في الضفة الغربية من ٦٧٪ من معدل الأجر الذي يحصله العمال الفلسطينيون في اسرائيل في عام ١٩٦٩ إلى ٧٩,٧٪ في عام ١٩٧٢. ولا تتوافر أرقام رسمية حول مستويات الأجور في المناطق المحتلة بعد عام ١٩٧٢، وإنما هناك إحساس عام بأنه لو أخذت جميع المزايا والمنافع في الاعتبار، لربما ظهر أن مستويي الأجور في المناطق المحتلة وفي اسرائيل متقاربان للغاية، وخصوصاً بالنسبة للعمال غير المهرة.

الجدول رقم ٢٢[٦]
معدل الأجر اليومي (بالليرات الاسرائيلية)

السنة	في اسرائيل	في الضفة والقطاع	النسبة المئوية
١٩٦٩	١٠,٣	٦,٧	٦٧
١٩٧٢	١٧,٢	١٧,٢	٧٩,٧
١٩٧٤	٢٩,١		
١٩٧٦	٥٣,٤		
١٩٧٧	٧١,٠		

ما هو التأثير الصافي لهذا الوضع على الصناعات الفلسطينية؟ الرأي السائد في أوساط رجال الأعمال، أن ردم الهوة بين معدلي الأجور في اسرائيل والمناطق المحتلة لم يكن ملائماً لنمو الصناعات الوطنية. وهكذا فإن مؤسسات المناطق المحتلة تواجه وضعاً يتوجب عليها فيه أن تدفع أجوراً مماثلة لتلك التي يحصلها المستخدمون الفلسطينيون